



(٢٦٣) - (٢٣٧)

العدد السابع

عشر

فلسفة التاريخ عند جورجي بليخانوف

عادل كامل حسين ، أ.م.د حنان علي عواضة

جامعة بغداد / كلية الآداب

hananali@coart.uobaghdad.edu.iq ، adilkamel1980@gmail.com

المستخلص :

تبنى جورجي بليخانوف الفلسفة الماركسية على الصعيد النظري والممارسة العملية ، وهو يعد أحد أوائل الفلاسفة الروس الذين حاولوا نقل التجربة الماركسية إلى داخل البيئة الروسية . إن ما تتميز به فلسفة التاريخ عند بليخانوف هو نظرتها المادية التاريخية إلى الواقع الاجتماعي، واعتقادها الراسخ بوحادية الحقيقة الواقعية أو شمولية الواقع . في هذا الصدد عمل بليخانوف على تنقيح تصور الفكر الفلسفي في روسيا وتصويراته عن الماركسية ، هادفاً من وراء ذلك إلى تقديم الماركسية بأصولها الصحيحة إلى أبناء مجتمعه. لكن عمله لا يمكن أن يختزل في مجرد تقديم الماركسية الصحيحة للمجتمع الروسي ، فهو فضلاً عن ذلك دخل في نقاشات مطولة وصراعات فكرية مع مختلف التيارات الفكرية التي عاصرها ، ساعياً من وراء ذلك إلى تهيئة الأرضية الاجتماعية والفكرية للتحوّل

نحو الاشتراكية.

الكلمات المفتاحية : فلسفة التاريخ ، جورجي بليخانوف ، الماركسية .
العلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية

Philosophy of History in Geori Plekhanov's Works

Adil Kamil Hussein , Dr. Hanan Ali Awada

University of Baghdad, College of Arts, Department of Philosophy

adilkamel1980@gmail.com , hananali@coart.uobaghdad.edu.iq

Abstract

Georgie Plekhanov has embraced Marxist philosophy in theory and practice and is one of the first Russian philosophers to try to convey Marxist



experience within the Russian environment. What Plekhanov's philosophy of history is its historical materialism to social reality, and its firm belief in the unilateralism of reality or inclusiveness of reality. In this regard, Plekhanov revised the perception of philosophical thinking in Russia and his perceptions of Marxism, with the aim of presenting Marxism with its correct origins to its members. His work, however, cannot be reduced to merely delivering the right Marxism to Russian society. Moreover, he has engaged in prolonged debates and intellectual conflicts with the various currents of thought he has contemplated, seeking to create the social and intellectual ground for the transition toward socialism.

Keywords: Philosophy of History, Georgy Plekhanov, Marxism .

المقدمة :

فلسفة التاريخ مبحث حيوي من مباحث الفلسفة ، تعود أصوله الأكاديمية بشكل دقيق إلى الفترة الحديثة من تاريخ الفلسفة ، ولعل هذا الظهور المتأخر نسبياً بالمقارنة مع مباحث أخرى إنما هو أمر طبيعي ، بالنظر لكون فلسفة التاريخ تتضمن في طياتها خلاصة للمباحث الفلسفية التي سبقتها . كذلك فإن ذلك يعزى إلى أن فلسفة التاريخ هي بمثابة القول الأخير للفيلسوف في محاولة منه لعرض رؤية ختامية عن مجريات أحداث الوجود التاريخي ، وتحليل المسار الذي تسلكه الحضارة الإنسانية ، والغاية النهائية للمجهود البشري على وجه الأرض ، إنها باختصار طريقة فلسفية لعقلنة الواقع بغية التفسير والتبرير والتنبؤ .

لقد تعددت الاتجاهات التفسيرية لحركة التاريخ بحسب اختلاف الأمزجة والمناهج الفلسفية ، سواء من حيث العلة المحركة لأحداث التاريخ أو الغاية التي يتجه صوبها التاريخ من حيث هو كل وشامل . فظهرت تيارات متنوعة تكاد أن تعادل أنماط الوجود البشري القائم ، منها ما هو : ديني، روحي أو ميتافيزيقي ، مادي ، فردي ، اجتماعي ... الخ . والحال أن التباين يعود في أصله إلى طريقة رؤية الفيلسوف للوجود الواقعي ، والعوامل الحقيقية المحركة لمساراته .

وكان من بين هذه الأصناف اتجاه فلسفي أصيل يرى في الحقيقة الواقعية تجلياً مباشراً للمادية التاريخية ، إنه الاتجاه الفلسفي الذي وضع أسسه كل من كارل ماركس وفريدريك أنجلز . واستطاعت الماركسية تقديم تصور لبنية المجتمعات الإنسانية وأليات التحولات التاريخية بالاستناد إلى رؤية



واقعية تنظر إلى التاريخ بوصفه علم دقيق للاجتماع الإنساني ، على اعتبار أن المجتمع في نشأته وتطوره يخضع لجملة من القوانين والمبادئ الحتمية . وما إن تم اكتشاف هذه القوانين وتلك المبادئ حتى تمكنت الماركسية من رسم صورة كاملة للمسار الذي تسلكه المجتمعات البشرية ، تتضمن هذه الصورة تفسيرات مادية تاريخية وقدرة خلاقة على التنبؤ بمآلات الأحداث والوقائع الكبرى والمنعطفات الحاسمة التي تمر بها المجتمعات.

لكن المادية التاريخية هي رؤية أممية لا تعترف بتقسيمات الجغرافية السياسية ، بل تنظر إلى الواقع في شموليته العميقة ، من هنا انبثقت فلسفة بليخانوف في محاولة منه لتطبيق الماركسية في روسيا القيصرية وقتئذ . لقد وجد الفيلسوف أن الفهم المادي التاريخي هو الطريق الوحيد لتفسير الواقع الاجتماعي في روسيا ، بما يضمن فتح إمكانات تغييره وتحويله من الرأسمالية إلى الاشتراكية . ويمكن القول - حسب قراءتنا للموضوع - أن تجربة بليخانوف الفلسفية هي التجربة الأولى بلا منازع في محاولة تطبيق الرؤية الماركسية داخل المجتمع الروسي ، ففي الوقت الذي كانت فيه أغلب التيارات السائدة تنحو صوب فصل المجتمع الروسي عن المجتمع الغربي ، وبالتالي القول بفرادة التجربة التاريخية الروسية ، اتخذ بليخانوف موقفاً حازماً مؤكداً على حقيقة أن المجتمع الروسي بالفعل مندرج في إطار الرأسمالية العالمية ، وهذا يعني أن المادية التاريخية عاملة في أسسه أسوة ببقية المجتمعات الغربية ، ومن ثم فإن شروط تغييره هي ذاتها الشروط العالمية .

إن المشكلة الأساسية لعلنا هذا تنطلق من سؤال فكري لا يزال يورق الذهن الفلسفي : ما مدى حقيقة التصور الماركسي للواقع التاريخي ؟ ومن ثم ما مدى إمكان تطبيق الماركسية في مختلف بلدان العالم ؟ وهل استطاع بليخانوف حقاً النجاح في تقديم تصور حقيقي عن الماركسية داخل مجتمعه ؟ وما هو التقييم النهائي لمجمل عمل بليخانوف في فلسفة التاريخ ؟ بإختصار شديد تتعلق مشكلة هذا العمل بفلسفة التاريخ والنظرية الاجتماعية، يمكننا صياغتها على النحو التالي : ما هي المسوغات التي جعلت بليخانوف يعتقد بإمكان تطبيق الماركسية في روسيا ؟ خصوصاً وأن هناك توجهات معاصرة له ذهب عكس هذا الإتجاه.

أما الفرضية الموجهة لهذا العمل فهي تؤكد شمولية الواقع التاريخي ، مع الأخذ في الحسبان تباين اختلاف المجتمعات ، مما يعني أن محاولة مد الماركسية ليست بالمحاولة السهلة على الرغم من إمكان تحقيقها .

وقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث وعلى النحو الآتي :



المبحث الأول : نقد الأسس النظرية للفكر الاجتماعي الروسي التقليدي، في هذا المبحث قمنا بتسليط الضوء على رؤية بليخانوف للواقع الاقتصادي في روسيا قبيل الثورة، وكذلك بحثنا في فكرته الأساسية عن تحرير العمل، والتي هي مبدأ ضروري للتمهيد للثورة . أما المبحث الثاني : نقد وتصحيح الفهم السائد عن الماركسية، فقد خصصناه للبحث عن أبرز المفاهيم الشائعة عن الماركسية، والتي قام بليخانوف بنقدها وتصحيحها، مثل أولوية العامل الاقتصادي، وكذلك العلاقة بين الضرورة والحرية. وأخيراً في المبحث الثالث قمنا بتحليل رؤية بليخانوف فيما يتعلق بالفرد وأثره في التاريخ. بعد ذلك قمنا بتوثيق أبرز النتائج المستخلصة من هذه الدراسة، معتمدين في ذلك على مبادئ وأسس المنهج التحليلي .

فيما يتعلق بالدراسات العربية السابقة حول هذا الموضوع فإنها تقتصر فقط على بضعة مقالات على شبكة الانترنت، وأبرزها :

١. إبراهيم خليل العلاف، جورج بليخانوف والأسئلة الكبرى في التاريخ، مقال في الأنترنت، مؤسسة الحوار المتمدن ٢٠١٩/٤/٣٠ .
٢. دافيد نورث و فلاديمير فولكوف : جورجي فالانتينوفيتش بليخانوف موقعه في تاريخ الماركسية، مقال في الأنترنت ٢٠٢٠ /٣/١٣ .
٣. غازي الصوراني: جورجي بليخانوف، مقال في الأنترنت، مؤسسة الحوار المتمدن، ٢٠٢١/٢/٧ .

مدخل

جورجي بليخانوف (١٨٥٦-١٩١٨) فيلسوف روسي مهتم بفلسفة التاريخ ، انصب عمله على تغيير الواقع الفكري والاجتماعي لبلده بطريقة علمية ، أي عبر رؤية مادية تاريخية لبنية المجتمع وحركة التاريخ . (ينظر، طرابيشي، ٢٠٠٦، ص ١٨٩-١٩٠). إن المشكلة الأساسية التي شغلت فكر بليخانوف هي قضية تتعلق بكيفية تطبيق الماركسية في روسيا بطريقة علمية ، ويمكن القول بأن هذه المشكلة هي المحور الرئيس الذي تنتظم حوله كافة أفكار هذا الفيلسوف الماركسي ، فهي لا تغيب عن ذهنه في جميع مفاصل كتاباته حول الفلسفة الماركسية ، لذلك تجده في حال من السجال المتواصل مع الأيديولوجيا الروسية القومية وسوى ذلك من آراء وتوجهات داخلية حاولت الفصل بين البيئة الاجتماعية الروسية والبيئة الاجتماعية الأوروبية . إن فلسفة التاريخ عند بليخانوف هي فلسفة للتاريخ العالمي ، على هذا الأساس يغدو مفهوماً نزوعه الفكري صوب التلاحم التاريخي لشعوب العالم ، واصراره الشديد على إلحاق الثورة الروسية بنظيرتها الأوروبية الغربية (See, Walicki,)



(1969, p. 150-151). خصص بليخانوف جزءاً كبيراً من مؤلفاته لمناقشة تاريخ الفكر الفلسفي في داخل روسيا ، في أثناء ذلك حاول الفيلسوف توضيح مدى الأثر العميق للفكر الاجتماعي والفلسفي الأوروبي في تهذيب وتوجيه الفلسفة الروسية، وذلك على الضد من القائلين بأن للفلسفة الروسية حياتها الخاصة ومسارها المختلف . أظهر بليخانوف أن روسيا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر عرفت تطور الفكر الفلسفي والاجتماعي والسياسي على أساس أن الظروف التاريخية والاجتماعية الروسية ليس في حالة عزلة بل في حالة تماس مع الثقافة والحركة الثورية ، وبلاستفادة من تأثير الاتجاهات التقدمية في الفكر النظري الغربي . (ينظر، عبود، ١٩٨٣، المجلد الرابع ، ص ٦) . وهو في هذا الأمر ينتقد الرؤى القومية والعرقية الروسية القائلة بأن الفلسفة في روسيا لم تتأثر بالمنجز الفكر الأوروبي ، وإنما كان تطورها حصيلة عوامل داخلية تخص الثقافة الروسية وظرفها التاريخي . أكد بليخانوف رفضه القاطع لمثل هذه التوجهات ، وقد أسماها توجهات ذاتية ، لأنه لا تتضمن أية رؤية موضوعية لواقع المجتمع الإنساني والقوانين العامة التي تتحكم فيه وتوجهه ، بل إنها تنطلق من مثل ومبادئ عليا تنزع صوب تقديس الأيديولوجيا الروسية وحسب .

المبحث الأول : نقد الأسس النظرية للفكر الاجتماعي الروسي التقليدي

أولاً : البنية الاقتصادية للمجتمع الروسي

عند الانتقال إلى محاولة تحليل بنية المجتمع الروسي لابد من الأخذ في الحسبان أن هذا المجتمع يخضع للشرط الاقتصادي حاله كحال بقية المجتمعات ، فهو بالفعل دخل في مرحلة الرأسمالية، ويتوجب على الفيلسوف التنظير وفقاً لمبادئ الفكر الماركسي (See, Walicki, 1969,p. 310). إن مسألة التطور الاقتصادي لبلادنا هي بالتحديد تلك المسألة الاجتماعية التي لا يمكننا مناقشتها باعتدال ، لسبب بسيط هو أنها قد أصبحت مسألة عاجلة ، وقد أدرك ذلك حتى أولئك المناهضين للمادية التاريخية ، وهذا يعني أن الجميع يتفق على قضية مفادها أن مستقبل المجتمع الروسي ستشكل بالطريقة التي ستتم الإجابة بها على مسألة تطورنا الاقتصادي . (ينظر، بليخانوف ، ١٩٨١، ص ٢٩٠). على هذا الأساس نظر بليخانوف إلى تاريخ الفكر الفلسفي الروسي بوصفه تعبيراً عن الصراع الأزلي بين الأفكار الثورية التقدمية و الأفكار الرجعية المحافظة .

إن محاولة التوجهات الذاتية غض النظر عن التناقضات الاقتصادية للمجتمع الروسي لن تجدي نفعاً ، فهي حاضرة بقوة على صعيد الممارسة الاجتماعية ، فالبنية التحتية للمجتمع الروسي تفعل فعلها سواء اعترفنا بذلك أم لم نعترف (See, Walicki, 1969,p. 308). من هنا يتوجب على



التحليل الاجتماعي كشف الحقائق الموضوعية وتقديم وصف إجرائي وحقيقي لصراع الأضداد داخل المجتمع . كذلك فإن دعواهم القائلة أن العودة إلى المرحلة الاقتصادية السابقة للرأسمالية هي الحل الأمثل لتحقيق الثورة إنما هي دعوة ساذجة ، ذلك أن الرأسمالية اثر تاريخي لابد من تحققه الكامل ، هذا فضلاً عن أنها المدخل الضروري للتحويل الاجتماعي . (ينظر، بليخانوف، ١٩٨٣، المجلد الأول، ص ٧٨) .

ويرى بليخانوف أن الفكر الثوري الروسي التقليدي انتهى إلى تبجيل الثورة الشعبية العنيفة ، أي تلك الثورة التي لا تنطلق من دراسات حقيقية للواقع الاجتماعي ، بل تحركها المشاعر والعواطف الأيديولوجيا فقط ، ومن هنا يتضح اهتمام ذلك الفكر الأيديولوجي بمكانة وأهمية الفرد البطل والتعويل على قدراته الشخصية ، بدلاً من محاولة توسيع دائرة الوعي التاريخي وتحرير العمل . إن المثقف الروسي قد انتهى إلى اهتمام بالغ القوة باثر الفرد في التاريخ ، وهذا أمر مخالف لما هو مطلوب تاريخياً ، لذلك ينبغي نقد وتفكيك الأساس النظري لهذا الفكر ، والتوجه صوب الاشتراكية الديمقراطية، أي الشروع في مهمة تحرير العمل فهي الكفيلة في القضاء على كافة التوجهات الذاتية ، طالما أنها تقف عند قوانين التاريخ . (ينظر، المصدر نفسه، ص ٨٢-٨٣) .

لقد كان بليخانوف مؤمناً بحتمية العوامل والشروط التاريخية ، فهو من جهة أولى ينظر إلى المجتمع الروسي بوصفه امتداد واقعي للمجتمع الأوروبي ، فما يحدث في الغرب يؤثر في روسيا ، وهو من جهة ثانية يؤكد على أن تطور المجتمع يخضع لقوانين المادية التاريخية ، ومن ثم فإنه ليس من طريق آخر أمام المجتمع الروسي سوى استكمال المرحلة الرأسمالية بغية تجاوزها نحو الاشتراكية بفعل تحقق الوعي التاريخي عند الطبقة العاملة .

لقد تبنى بليخانوف الفكر الماركسي النقدي على صعيد الفكر والممارسة ، وقدم تصوراً عالمياً لحركة التاريخ مع الأخذ في الحسبان شمولية مبادئ وقوانين المادية التاريخية وواحدية مسار التاريخ بغض النظر عن اختلاف المجتمعات الانسانية (See, Walicki, 1969,p. 306-307). لقد دخلت روسيا بالفعل منذ إلغاء العبودية إلى طريق التطور الرأسمالي ، ويرى السادة الذاتيون هذا جيداً ، ويؤكدون بأنفسهم أن العلاقات الاقتصادية القديمة تحل بسرعة مذهلة ، لكنهم مع ذلك يصرون على أن يسلك المجتمع الروسي مسلكاً مغايراً للحتمية التاريخية ، إنهم رواة قصص رائعون ولم يحدث أبداً من قبل أن غيرت القصص الحركة التاريخية لشعب ما . (ينظر، بليخانوف، ١٩٨١، ص ٢٥٨) .



إن التاريخ الإنساني التقدمي لا تحركه العواطف والأحاسيس الأسطورية ، فتلك رؤى أسطورية لا تفعل شيئاً أكثر من تجذير الوضع القائم ، إنها تعمل في خدمة أيديولوجيا الطبقة الحاكمة وتنفيذ إرادات الطبقة المسيطرة . وما يريده بليخانوف هو توسيع حقل الوعي الجمعي وتحرير العمل من أجل التمهيد للثورة الاشتراكية بطريقة علمية ، بعيداً عن أحلام الشعوبيين والذاتيين وأصحاب الاشتراكية الخيالية " إن الاشتراكية الخيالية، كما نعرف ، عاجزة عن إقامة أي مهمات سياسية محددة ... ظهر هذا الركن الضعيف للإشتراكية الخيالية في روسيا في حقيقة أن أنصارها كانوا يتذبذبون في موقفهم من القيصرية ولا يزالون " . (بليخانوف، ١٩٨٣، المجلد الرابع، ص ٦١) .

أما الثورة الحقيقية فهي تلك الثورة التي تنطلق من الإرادة الواعية للبروليتاريا ، وهي إرادة نشطة تتضمن أبعاداً سياسية واجتماعية وتاريخية ، فلم يعد ممكناً بعد الآن الحديث عن أي انتقال تاريخي دون تسليط الضوء على الاثر المركزي للاقتصاد السياسي في صميم بنية المجتمع الداخلية. على هذا الأساس أكد بليخانوف على أهمية نشر الوعي الطبقي والتاريخي في صفوف الطبقة العاملة ، وهي مرحلة تمهيدية ضرورية لتحقيق التحول التاريخي " إن تطور حركتنا الثورية المنطقي يدخل مع ظهور " إرادة الشعب " في مرحلة لم يعد يستطيع فيها الاكتفاء بالنظريات الشعبية للزمن القديم ، الزمن الذي كان المرء يظل فيه غريباً عن الاعتبارات السياسية ... كان المذهب الشعبي يرفض بحزم كل مفهوم عن الدولة ، بينما كانت " إرادة الشعب " تعتمد على آلة الدولة من أجل تطبيق خططها عن الإصلاح الاجتماعي ، وكان المذهب الشعبي يلعن كل " سياسة " ، بينما كانت إرادة الشعب ترى في الثورة السياسية الديمقراطية أداة الإصلاح الاجتماعي الأضمن " . (بليخانوف، ١٩٨٣، المجلد الأول، ص ١٧) .

لقد انتقد بليخانوف بشدة الأساس النظري للفكر الفلسفي والاجتماعي في روسيا ، وهو يقف موقفاً مضاداً لكافة المذاهب المتطرفة الداعية للثورة من دون تحقيق شروطها . إن الثورة المكتملة هي فقط ما يمكن تسميته ثورة حقيقية ، لذلك ذهب بليخانوف للدعوة إلى الانخراط السياسي الفاعل للطبقة العاملة في النشاط السياسي . ولكن كما هو معلوم فإن هذا الانخراط يتطلب من قبل وعياً تاريخياً للدور الذي تلعبه السياسة أو بالأحرى الاقتصاد السياسي في حياة تطور المجتمعات ، وتلك مهمة منوطة بحركة تحرير العمل " إن فكرة الأصالة النوعية لروسيا قد تعرضت للتقويض ؛ لقد قادت إلى الرفض الشامل لكل سياسة، وسوف يبرهن بعد الآن على أن نوعية تطور روسيا الاجتماعي يستقيم بالضبط في أن المسائل الاقتصادية قد حلت ويجب أن تحل فيه بواسطة الدولة ، وأن الجهل الشديد



الانتشار لدينا بتاريخ الغرب الاقتصادي يجعل أن نظريات من هذا النوع لا تدهش أحداً " .
(المصدر نفسه ، ص ١٧) .

ثانياً : تحرير العمل

اهتم بليخانوف بتطبيق الماركسية في روسيا بطريقة علمية صحيحة، فقد لاحظ أن هناك تحريفاً كبيراً أصاب المبادئ الأساسية في المادية التاريخية بالنظر لاختلاف البنية المجتمعية ما بين الشعوب . إن الاشتراكيين في الغرب يتبعون تعاليم ماركس ، لكن الاشتراكية الشعبية هي التي سادت حتى هذه الأزمان الأخيرة بين الثوريين الروس . وإن الفارق الاشتراكي الغربي يعني الاشتراكي الديمقراطي ، والاشتراكي الشعبي يقوم في أن ذاك يتوجه إلى الطبقة العاملة ويعتمد على الطبقة العاملة وحدها، بينما لم يعد هذا يتوجه إلى على الأنتليجنسيا (النخبة المثقفة) وحدها، وبكلام آخر على نفسه. (ينظر، المصدر نفسه، ص ٣٢٧) .

لعل الفارق الكبير والمهم بين الاشتراكية الغربية والاشتراكية الروسية يكمن في طريقة رؤيتها للواقع الاجتماعي ، فبينما ترى الاشتراكية الغربية استحالة التغيير الثوري دون اشتراك حقيقي للطبقة العاملة ، فإن الاشتراكية الروسية تعول على الطبقة المثقفة فقط ، لذلك فإنها تتعد جذرياً عن قضية تحليل ودراسة القوانين الاجتماعية النازمة لحركة التطور التاريخي " إن الاشتراكي الديمقراطي يدرس بكل عناية قوانين التطور التاريخي ومسيرته ، أما الاشتراكي الشعبي في روسيا فيتخيل مطولاً وبكل رضى عن الذات التطور الذي سيبدأ بالنسبة إلى شعبه لا تدري متى ، في العالم الآخر ، " غداة الثورة " ، ولا يريد أن يعرف شيئاً عن التطور الاقتصادي غير الوهمي على الإطلاق الجاري يومياً في كل دقيقة، في روسيا الحالية " . (المصدر نفسه، ص ٣٢٨) .

إن تسمية الاشتراكية في روسيا بالاشتراكية الشعبية لا يعني أبداً أنها تتوجه حصرياً إلى الشعب، بل أن هذه التسمية تعود إلى الاعتقاد السائد بين أوساط هذه الحركة بأن لروسيا مسارها الخاص في التطور ، هذا فضلاً عن توجهاتها الشعبية في التغيير الثوري ، وتحويلها على العنف المسلح في كثير من الأحيان .

إن القضية الجديرة بالاهتمام هي ملاحظة أن الاشتراكية الشعبية في روسيا تجد نفسها عاجزة عن الربط بين التطور الاقتصادي والتغيير الثوري ، ذلك العجز الذي سرعان ما تظهر نتائجه عند استلام قيادة السلطة السياسية ، فلم " يكد الاشتراكيون الشعبيون يطأون بأقدامهم ساحة القتال السياسي حتى اصطدموا بقضية التطور ، فليس في مقدور الاشتراكي أن يعتبر الفوز بالحرريات



السياسية خاتمة لعمله الثوري ، وليست الحقوق التي تضمنها البرلمانية الحديثة للمواطنين في نظره أكثر من مرحلة في الطريق المؤدية إلى الهدف الأساسي ، يعني في إعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية " . (المصدر نفسه، ص ٣٢٩

والحقيقة أن هذا الاعتقاد يوضح سوء فهم خطير في عمل الاشتراكيين الروس كما رأى ذلك بليخانوف ، وذلك على اعتبار أن الاقتصاد السياسي وفق هذه الرؤية ليس إلا حصيلة أو نتيجة من نتائج العمل السياسي ، وفي هذا الأمر تشويها جذريا للرؤية الماركسية الذاهبة لاعتبار أن العامل الاقتصادي هو البنية التحتية للتغيرات السياسية .

لأجل ذلك دعا بليخانوف الثوريين الروس إلى تبني المنهج الماركسي العلمي ، والذي يستحيل من دونه تحقيق انتقال ثوري اجتماعي وحقيقي . إن الثوريين الروس وتفانيهم يمكن أن يكفي من أجل النضال ضد القياصرة من حيث هم أفراد ، لكنه لا يكفي من أجل الانتصار على القيصرية من حيث هي نظام حكم سياسي ، لذلك فإن رسالتنا للنخبة المثقفة إلى التعمق في نظريات الاشتراكية العلمية الحديثة، وفي نشرها بين العمال ، وفي الهجوم بمساعدتهم على قلعة الحكم المطلق ، فالحركة الثورية في روسيا لا تستطيع أن تنتصر إلا من حيث هي حركة عمالية ثورية ، ليس هناك حل آخر ، ولا يمكن أن يكون هناك حل آخر . (المصدر نفسه ، ص ٣٥٥) .

إن التغيير الثوري يعني تغييراً شاملاً للأيدولوجيا المجتمعية ، أو بالأحرى تفكيك الأيدولوجيا من حيث هي الوسيلة الفكرية للسيطرة على الشعوب ، وهذا يشير إلى ضرورة نشر الثقافة العلمية الاشتراكية بين أوساط الطبقة العمالية ، من أجل إيقاظ انتباههم إلى آليات الانتقال الثوري نحو المجتمع الاشتراكي الحقيقي . وما هذا إلا لأن الثورة لا يمكن لها التحقق الفعلي دون الاستعانة بذلك الامتداد الواسع للطبقة العمالية ، وبخلاف ذلك فإن الانتقال الثوري يصبح مجرد خيال عابر .

التطبيق الواقعي للمادية التاريخية في مجتمع معين يعني تحليل التلازم الضروري بين الاقتصاد والسياسة في بناء معالم الواقع الواقع الاجتماعي ، وهذه مهمة يوجب أن توكل إلى النخبة المثقفة ، على شرط أن تنبذ عزلتها الفكرية وعواملها المثالية . إن من واجب النخبة المثقفة أن تصبح الدليل العلمي للطبقة العمالية في حركة التحرير التي تنهياً ، عليها أن تشرح لها مصالحها السياسية ومصالحها الاقتصادية ، والترابط القائم بين هذه المصالح وتلك ، إن من واجبها أن تهيأ الطبقة العاملة كي تلعب دورها الخاص في الحياة الاجتماعية الروسية ، إن من واجب المثقفين الاشتراكيين



عندنا أن يهتموا منذ المرحلة قبل الدستورية بتعديل العلاقات الفعلية للمجتمع الروسي في مصلحة الطبقة العاملة. (ينظر، المصدر نفسه، ص ١٣٢) .

إن تحرير العمل يعني جعل مفهوم العمل على صعيد النظرية والممارسة مشاعاً للجميع ، ومن ثم تخليص العمل ذاته من قيوده الطبقيّة ، يتوجب أن تتغلغل هذه الفكرة في صميم البناء الاجتماعي ، ليسهل بعد ذلك انجاز الانتقال الثوري نحو الاشتراكية .

الحقيقة أن قضية تحرير العمل هي الفكرة الأساسية في تصور بليخانوف لفلسفة التاريخ المادية، وهي فكرة أساسية لأنها تتضمن عدة أوجه أصيلة لا غنى عن تفعيلها من أجل العمل على بناء المستقبل الموعود في الماركسية . فهي من جهة أولى تتضمن نقلة نوعية في نشر العمل على امتداد الميدان الاجتماعي بما فيها النخبة المثقفة ذاتها " ثمة رأي مسبق عجيب غريب ، ما يزال يحظى بالذوق في روسيا إلى يومنا هذا، يزعم أن المادية الاقتصادية تحكم على الفريديت بالخمول واللافعالية ، وأنه بناء على ما يقوله الماديون الاقتصاديون فإن كل شيء يتم من تلقاء نفسه ، وما على الفريديت في هذه الحال إلا أن تكتف الأذرع " . (بليخانوف، ١٩٧٨، ص ٣٣) . وهي من جهة ثانية تعني أن التقدم هو أولاً وأخيراً يعني انقلاباً على صعيد المفهوم ، وهذا ما يمكن استقراءه عبر تحليل التحولات الكبرى في التاريخ " إن الانعطافات الكبرى في التاريخ ، الانعطافات التي يعتد بها ... لا تتم أبداً على صعيد الاقتصاد وحده ... لا بد في كل مرة من الارتفاع إلى مستوى " البنية الفوقية " . فالإقتصاد لا ينتصر البتة تقريباً بوسائله الذاتية ، ولا يمكن أبداً أن يقال عنه أنه يتم من تلقاء نفسه... ولهذا لا يمكن للإنسانية أن تنتقل من منعطف إلى آخر في صيرورتها الاقتصادية من دون أن يكون هناك مسبقاً منعطف في مفاهيمها " . (المصدر نفسه، ص ١٣٩-١٤٠) .

يمكننا القول إن تحرير العمل هو التطبيق الحقيقي للرؤية الماركسية على صعيد النظرية ، وهي تلك الرؤية التي تؤكد على أن العامل الحاسم في التاريخ لا يتعلق فقط بالإقتصاد ، وإنما أيضاً - وبنفس القوة - يتعلق الأمر بإنتاج وتكرار إنتاج الحياة الواقعية ، ولعل هذا الأمر يوضح السبب من وراء تشعب طرق تطور الدول على الرغم من أولوية العامل الإقتصادي ، كما يوضح في الوقت نفسه السر في صلابة وقوة النظام الرأسمالي .

يعمل بليخانوف ومن خلال قضية تحرير العمل على تسليط الضوء أهم قضايا رؤيته التاريخية، وهي البحث في الأسباب العميقة التي تحول دون تحقيق الانتقال الثوري ، وذلك لأنه على الثورة الكاملة ليس فقط التنظير أو حتى العمل على رسم معالم النظام الاشتراكي المزمع اقامته ، لا بل -



ومن باب أولى - تحليل العقبات وتبيان الحدود التي تمنع المضي قدماً " إن كل طوباوي [خيالي] يخفي في ذاته مقداراً لا بأس به ، على الأقل بالقوة ، من النزعة المحافظة ، وهذا ما أقام عليه كثرة من الأدلة تاريخ المستعمرات الاشتراكية في اميركا . والحال أن هذه النزعة المحافظة لا يمكن البتة تصورها لدى الماديين الجدليين ، فبموجب نظريتهم ، يفترض في العلاقات الاجتماعية أن تتغير طرداً مع تطور قوى الانتاج الاجتماعية " . (المصدر نفسه، ص ٦١-٦٢) .

لقد قدمت لنا الماركسية حقيقية جوهرية تتعلق بفهم فلسفة التاريخ ، وهي تلك الحقيقة التي تؤكد التلازم بين علاقات الانتاج وقوى الانتاج ، بناء على هذا المعطى التوجيهي النظري رأى بليخانوف أن تحرير العمل هو آلية واقعية لتطور المجتمع وتقدمه . أو بعبارة أخرى مادام الرؤية الماركسية للتاريخ تؤكد على العلاقة المترددة بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج ، فإنه من اللازم توفير البيئة المناسبة لتحقيق هذا الإطار والتلازم الضروريين ، أما كيف يمكن اقامة هذه التهيئة ؟ فإن هذه هي المهمة الموكلة لاصطلاح تحرير العمل على صعيد المفهوم والممارسة العملية " إذا كانت قوانين التطور التاريخي للمجتمعات تمد جذورها في الطبيعة الإنسانية ، فليس يسع الإنسانية في هذه الحال أن تغفل من النير الذي تقيدها إليه هذه القوانين ، تماماً مثلما لا يسعها أن تردف نفسها وراء نفسها . فسواء أعرفت بوجود تلك القوانين أم جهلت به ، فلا خيار لها سوى الإنصياع لها في تطورها " . (المصدر نفسه، ص ٦٤) .

يعيننا اصطلاح تحرير العمل على فهم العقبات التي تقف بوجه الانتقال الثوري للسلطة ، ولعل هذا الأمر يكشف لنا عن حقيقة أن استحالة الثورة في العديد من المجتمعات المتخلفة ، إنما بسبب تلك القيود الأيديولوجية التي تقطع التلازم الضروري بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج ، أي إنها تعرقل تحرير العمل بشكل أو بآخر .

إن الغطاء الأيديولوجي الذي هو الأداة الفعالة في يد السلطة السياسية يعمل على تغييب حقيقة أساسية كامنة في بناء المجتمع وهيكله التنظيمي ، إنه يعمل على تغييب الصراع الطبقي الفاعل في بنيته التحتية . وانطلاقاً من هذا التزييف تغشل الطبقة العاملة والمضطهدين في إدراك أهمية تحرير العمل على اعتبار أنه الطريق الوحيد للتغيير السياسي والاجتماعي . إن الصراع الطبقي لا يتحقق إلا بوجود الطبقات ، وأنه لمن المستغرب أن نتحدث عن الصراع الطبقي في مجتمع حيث لا توجد فيه طبقات ، لكن أي نوع من المجتمعات تغييب فيها الطبقة ؟ في النوع البدائي جداً فقط ، حيث يوجد نوع من التوازن في المصالح . (ينظر، بليخانوف، ١٩٨٢، المجلد الثاني، ص ٤٥٤) .



لكن ليس بالضرورة أن يختفي الصراع الطبقي في المجتمعات البدائية فقط ، بل هو أمر ممكن الحدوث في العديد من المجتمعات المعاصرة أيضاً ، وذلك بسبب التفاوت الكبير بين مجريات الأمور المادية ومجريات الأفكار العامة " إن انقسام المجتمع إلى طبقات مسبب عن تطوره الاقتصادي، ومهما يكن من أمر ، فإن مجرى الأفكار يتخلف عن مجرى الأشياء ، ولذا يتخلف وعي الناس للعلاقات القائمة ما بينهم في عملية الانتاج الاجتماعية عن تطور هذه العلاقات . فضلاً عن ذلك ، فالوعي لا يتطور بالمعدل نفسه حتى ضمن نفس الطبقة الواحدة... وهو ما يمكن العناصر المتقدمة أيديولوجياً من التأثير في العناصر المتخلفة " . (المصدر نفسه، ص ٤٥٦) . إذن تقوم العناصر المتقدمة أيديولوجياً بالتغطية على حقيقة الصراع الطبقي القائم ، وهذا يؤدي إلى فتور الهمة وضعف جهود التغيير .

يعد تحرير العمل بمثابة الخطوة الأولى لتطوير المجتمع تطويراً حقيقياً ، ولاريب أن يطلق بليخانوف على أول تنظيم حزبي قام بتأسيسه اسم " حركة تحرير العمل " باعتبارها أول جماعة ماركسية في روسيا القيصرية وقتئذ ، وفي هذا الدليل الكافي على استلهامه الكامل للفلسفة الماركسية ، سواء في ماديتها الجدلية أو ماديتها التاريخية . والحق يقال أن بليخانوف اعتنى عناية خاصة بفهم الماركسية الصحيحة قبل أي محاولة لتطبيقها في الداخل الروسي ، ووجد في تحرير العمل النواة الأساسية للملائمة بين التطور الاقتصادي وبناء المجتمع ، لذلك رأى أن المجتمع الروسي طالما أنه دخل في طور التحديث الصناعي لابد من القيام بتحرير العمل من قيوده الأيديولوجية ، وفي هذا فهم جلي للصورة التي يتطور وفقاً لها المجتمع الإنساني تاريخياً " لابد للناس كي يعيشوا من أن ينتجوا . ولابد لهم كي ينتجوا من أن تتضافر جهودهم بطريقة ما ومن أن تقوم فيما بينهم بعض العلاقات التي يسميها ماركس علاقات الإنتاج. وأن مجموع هذه العلاقات يشكل البنية الاقتصادية للمجتمع التي تتطور على أساسها جميع العلاقات الاجتماعية الأخرى " . (المصدر نفسه، ص ٤٦٠) .

إن تحرير العمل هو المضمون الحقيقي للاشتراكية الديمقراطية التي يتبناها ويروج لها بليخانوف في الداخل الروسي ، فالفهم العملي والواقعي للاشتراكية الديمقراطية هو قضية تتعلق بتوعية الطبقة العاملة من جهة ، وجعل العمل نمط وجود وفعل لكافة أفراد المجتمع .

والحقيقة أن التزام بليخانوف السياسي بهذه النوع من الاشتراكية إنما يعود إلى قراءة واقعية لحال المجتمعات الأوروبية والكيفية التي تتقدم فيها ، ذلك أنه لاحظ مدى التقدم الذي أحرزته الطبقة العمالية في أوروبا مقارنة بنظيرتها في روسيا، وما ذلك إلا بسبب تبنيها الاشتراكية الديمقراطية ، أي تلك



الاشتراكية التي تنبذ العزلة المصطنعة للنخبة المثقفة . تمثل الاشتراكية الديمقراطية عملياً في جميع الأقطار المتقدمة ، القسم الأكثر حزماً والأشدّ تصميمًا من الطبقة العمالية ، القسم الذي يسعى دائماً إلى المضي قدماً إلى الأمام ، وهم يبصرون من الآن ما لا يراه بعد الآخرون ، مما يعينهم في التوجه صوب الوجهة الصحيحة . (ينظر، بليخانوف، ١٩٧٩، ص ١٨٩).

في صدد اهتمامه الفعلي بتحرير العمل أكد بليخانوف على مسألة مهمة كانت قد جعلت منها الماركسية قضية جوهرية ، لا يدور الحديث هنا عن الثورة بل الوعي الثوري ، ذلك أن الثورة التي يكتب لها النجاح هي تلك الثورة الواعية بأهدافها المنشودة ، فلا هي تتحرك وفقاً لمزاج فردي أو شعبي سرعان ما ينقطع وتفتر همته ، وإنما هي تتحرك بوعي تام لواقعها التاريخي وسبل تحررها من نير الشقاء والعبودية . كل ذلك يصب في غاية واحدة وهي تثقيف الطبقة العاملة ، لأنها ومن الجهة الأولى، وحدها القادرة بحكم جماهيريتها على تغيير الأوضاع التي تعيش فيها ، ولأنه من الجهة ثانية ، لا يمكن لأحد القيام بذلك نيابة عنها ، فالقضية قضيتها وعليها تولي أمر واقعها بنفسها ، ولكن يمكن في هذه الأثناء للنخبة المثقفة من أداء دور حسن في التثقيف والتهيئة الضرورية ، وذلك من أجل بث التوعية السياسية والثورية في صفوف الطبقة العاملة " لأن تحرر الطبقة العاملة يجب أن يكون من صنعها الخاص ، ولأنه يلزمها في سبيل انجاز هذا العمل أن تحصل على ثقافة سياسية ، وتفهم أفكار الاشتراكية وتمثلها. إننا نعتقد أن إمكانية التحرر الاقتصادي للطبقة العاملة تزداد بصورة مطردة مع سرعة وشدة هذه العملية من التثقيف والتمثل ، وأن الأنتليجنسيا الاشتراكية عندنا ، التي سيكون من السخف من جانبها أن تحلم بالقيام بهذه الثورة الاقتصادية بوسائلها الخاصة ، تستطيع على أي حال أن تقدم إلى العمال خدمة لا تقدر بثمن لإدخال الفكرة المشتركة للعالم العمالي " . (بليخانوف، ١٩٨٣، المجلد الأول، ص ١٣٢) . إن تحرير العمل هو الخطوة الأولى للقيام بالثورة كما رأى ذلك بليخانوف ، فلا يمكن تحقيق شيء يذكر دون جعل مهمة تحرير العمل حقيقة واقعية . وهذا يعني بشكل مخصوص الحفاظ على التواصل الضروري والميداني بين النخبة المثقفة والطبقة العمالية ، وهذه الغاية النهائية للاشتراكية الديمقراطية ، بوصفها اشتراكية شاملة للمثقفين والعمال .

المبحث الثاني : نقد وتصحيح الفهم السائد عن الماركسية

أولاً : نظرية العوامل المتعددة



من الإشكاليات الجوهرية التي حاول بليخانوف تصحيحها في الفهم السائد للمادية التاريخية هي إشكالية العامل المحرك لأحداث التاريخ. والحقيقة ان الفهم الشائع يعتقد أن الماركسية في رؤيتها التاريخية إنما تعول على العامل الاقتصادي ، في الوقت الذي تستبعد فيه كافة العامل الأخرى باعتبارها ثانوية لا وزن لها .

كتب بليخانوف كثيراً حول هذا الموضوع في محاولة منه لاقتلاع هذا الوهم الفكري من أذهان معاصريه بشكل عام ، ومن أذهان المفكرين الروس على وجه الخصوص ، مؤكداً على أهمية هذا التصحيح الفكري ، لأنه يمس المحور الأساسي في نظرية فلسفة التاريخ الماركسية. لو كانت العلاقات الاقتصادية هي العلة الأولى ، العلة الأساسية للظواهر الاجتماعية ، لما أمكننا أن نفهم لماذا تتغير وتتغير ، وفي الواقع فإن كانت علاقات الإنتاج الاقتصادية تتمثل بالضرورة في طور معين من تطورها في رأس الناس في شكل خواص للأشياء بوصفها ناتجة عن تطور القوى الإنتاجية في المجتمع ، فإنها لا تتطابق مع المجريات اللاحقة ، وهذا يعني أن أفكار معينة تطابق هذه القوى في حالة معينة من حالاتها، ومن يسلم بنظرية ماركس الاقتصادية ، لا مناص له من التسليم أيضاً بهذه اللازمة . (ينظر، بليخانوف، ١٩٧٨، ص ١٤١) .

يتطلب فهم هذا التلازم مراعاة تحليلية للعلاقة المستديرة بين البنية الاقتصادية وقوى الإنتاج الاجتماعية ، يتطلب كذلك تسليط النظر على مجريات التفاعل بينهما . إن البنية الاقتصادية لا تكتمل دفعة واحدة في تطابق تام مع تطور قوى الإنتاج ، وإنما هي خاضعة لعوامل أخرى في بنائها ، لعل أهمها العامل السياسي " من نافل القول إن البنية الاقتصادية لا تكف دفعة واحدة عن التطابق مع حالة قوى الإنتاج الاجتماعية ؛ وإنما يتم ذلك وفق سيرورة متفاوتة السرعة تبعاً للظروف . وإنما عن طريق العامل السياسي تتم إزاحة البنى الاقتصادية المتقادم عليها الزمن . فكلما تصرم الزمن وتطورت قوى الإنتاج الاجتماعية ، تعاضم بالنسبة إلى الغالبية الطابع الجائر والمرهق للبنية الاقتصادية القائمة ، أي لمنظومة معينة من العلاقات بين البشر في عملية الإنتاج الاجتماعية ." (المصدر نفسه، ص ١٤٤).

شأن بليخانوف هجوماً عنيفاً على طريقة فهم الحركة الشعبية للتصور المادي التاريخي ، فهم يفهمون المادي على أنه حصراً العامل الاقتصادي ، وتالياً يستشعرون عجز هذا التفسير في تقديم صورة كاملة لفلسفة التاريخ ، فيلقون باللائمة على الفلسفة الماركسية ، والحقيقة أن العجز إنما ينبع من سوء فهم لمعنى المادية " اسألوا مفكراً شعبياً أو ذاتياً ماذا يقصد بالمادي . سيجيبكم أنه من يعزي



للعامل الاقتصادي دوراً غالباً في الحياة الاجتماعية . هكذا يفهم الشعبيون والذاتيون المادية الاقتصادية . وعلينا أن نعترف بالواقع ثمة من يعززون " للعامل " الاقتصادي دوراً غالباً في حياة المجتمعات البشرية " . (ينظر، بليخانوف، ١٩٨٢، ص ٥٦).

إن سوء الفهم يتعلق بالطريقة الخاطئة في طرح السؤال ، وهي تلك الطريقة التي تنظر إلى الأمور في سياق الاكتمال والجهوزية ، وتنسى أن الحقيقة إنما هي في طور التكون الذي لا تعرف له نهاية ، وهذه مسلمة أساسية من مسلمات الفكر الماركسي ، وتحديدًا فيما يتعلق بالمادية التاريخية . على ضوء ذلك اقترح بليخانوف مفهوم " نظرية العوامل " وكذلك مفهوم " فلسفة الحوادث " تحسباً لكل سوء فهم من الممكن أن يصيب الرؤية المادية التاريخية . إن نظرية العوامل أو فلسفة الحوادث هي الرؤية التي تأخذ في حسابها التفاعل بين العوامل المتعددة ، فيكون لدينا شبكة من التأثيرات المتبادلة ، من الأفعال وردود الفعل على درجة بالغة التعقيد " هكذا ، فالحقوق والنظام السياسي والأخلاق لدى شعب ما تتكيف ، بصورة مباشرة ودونما وسيط ، مع العلاقات الاقتصادية الخاصة بهذا الشعب . وهذه العلاقات نفسها تتكيف ، ولكن بصورة غير مباشرة وعن طريق الوسائط، كل نتائج الفكر الخلاق والخيال المبدع " . (المصدر نفسه، ص ٧٣) .

والحقيقة ان نظرية العوامل المتعددة عند بليخانوف تتخذ هيئة ما يمكن أن ندعوه بالسيكولوجيا الاجتماعية ، ففي مرحلة معينة من مراحل دراسة المجتمع يتوجب على المفكرين الاهتمام بالبعد النفسي الاجتماعي ، لأنه البعد الوحيد القادر على تفسير العلاقة التفاعلية بين البنية الاقتصادية وتطور قوى الإنتاج . فليس من واقعة تاريخية إلا وتجد أصلها في اقتصاد المجتمع ، ولكن ليس أيضاً هنالك من واقعة تاريخية إلا وتسبقها وترافقها وتعقبها حالة من حالات الشعور والوعي بحكم الضرورة ، من هنا تنجم الأهمية الهائلة التي للسيكولوجيا الاجتماعية ، فالناس يألفون ما يوجد من معتقدات وأفكار وطرق تفكير ووسائط تلبى حاجاتهم الطبيعية ، ولكن إذا أحدث نمو القوى المنتجة تبدلات ذات شأن ما في البنيان الاقتصادي للمجتمع، فإن السيكولوجيا الاجتماعية هذه الطبقات تتبدل ، وما لذلك من أثر في تبدلات أخرى . (ينظر، المصدر نفسه، ص ٧٤-٧٥) .

يعزو بليخانوف السبب في عدم فهم الرؤية المادية التاريخية في حقيقتها المركبة إلى قصور معرفي يخص مسار العلاقة بين البنية التحتية والبنية الفوقية . إن الناس دائماً ما يعتقدون بأن هذه العلاقة هي علاقة بسيطة جداً ، حيث يرون أن القاعدة تؤثر في البنيان الفوقي بطريقة آلية ، على غرار الفهم المادي الكلاسيكي للطبيعة من حيث هي آلية النمو والحركة . إن كل ما قاله نقاد ماركس



عن النظرية الأحادية الجانب المزعومة التي يلصقونها بالماركسية ، والتي تزعم أن الماركسية تغفل عن كل العوامل الأخرى للتطور الاجتماعي ، سببه الفشل في فهم الدور الذي أولاه ماركس وأنجلز للتداخل بين القاعدة والبنیان والفوقي . (ينظر، بليخانوف، د.ت، ٦٣)

لم تغفل الماركسية أبداً عن العوامل الأخرى المصاحبة للتطور الاجتماعي ، ويمكن ملاحظة ذلك في الطريقة التي تصورت عبرها العلاقة التفاعلية بين البنية الاقتصادية بوصفها القاعدة ومجموعة التحولات الأخرى الناتجة عنها أو ما يعرف بالبنية الفوقية . لكن الرأي الشائع حتى عند المفكرين الاجتماعيين يصعب عليه تفهم قضية أن البنية الفوقية تؤثر واقعياً في القاعدة تأثيراً كبيراً . ففي مرحلة معينة من مراحل التطور يصبح العنصر الحاسم هو عنصر متواجد في البنية الفوقية ، وتحديداً فيما يتعلق بالعقبات التي تظهر أمام انجاز الانتقالات الثورية " تؤثر المؤسسات السياسية على الحياة الاقتصادية ، فهي إما تساعد في تطور هذه الحياة وإما تعوقه . ولا تثير الحالة الأولى أي دهشة من وجهة نظر ماركس ، لأن إبداع النظام السياسي المعين إنما يستهدف المساعدة في تطوير القوى المنتجة لاحقاً ... أما الحالة الثانية فإنها لا تتناقض وجهة النظر هذه بأي حال لأن الخبرة التاريخية توضح أنه حالما يكف نظام سياسي معين عن أن يطابق حالة القوى المنتجة ، حالما يتحول إلى عقبة أمام تطورها ، فإنه يبدأ يميل إلى الإنحطاط ويزول في آخر المطاف " . (بليخانوف، ١٩٨١، ص ١٧١-١٧٢) . يلاحظ أن العلاقات الاقتصادية لشعب معين تقرر فقط ضرورة تطوره ، أما سريان مفعول التطور فإنه محدد بتدخلات ضرورية أخرى ، تتحدد وفقاً للعلاقة بين القاعدة والبناء الفوقي ، وهذا يعني أن فهم التطور الاجتماعي يتطلب الوقوف على : (ينظر، بليخانوف، د.ت، ص ٨٣-٨٤) .

١. حالة القوى المنتجة .
مجلة العلوم الأساسية
الطريق للتدريب للعلوم الأساسية

٢. العلاقات الاقتصادية التي تفرضها هذه القوى .

٣. النظام الاجتماعي السياسي الذي تطور اعتماداً على أساس اقتصادي محدد .

٤. ذهنية الناس الذين يعيشون في هذا المجتمع ، هذه الذهنية التي تحدها بشكل مباشر الشروط

الاقتصادية القائمة ، ويحددها بشكل جزئي النظام الاجتماعي - السياسي القائم على ذلك الأساس .

٥. الأيديولوجيات المختلفة التي تعكس خصائص تلك الذهنية .

إن نظرية العوامل المتعددة هي النظرية التي مع اعترافها بالاثّر الضروري والحاسم للعامل الاقتصادي ، فإنها في الوقت نفسه لا تستبعد كافة العوامل الأخرى والتي تساهم في تشكيل البناء



الفوقي، تتضمن هذه الصيغة رؤية مركبة لا تتفق مع التفسير الآلي على الإطلاق ، وإنما تعنى بأهمية التمثيل والانعكاس الحيوي بين القاعدة الاقتصادية والأيدولوجيا المصاحبة لها باعتبارها بناءها الفوقي الضروري " ومن هنا يجب أن يبدأ أي بحث تاريخي بدراسة حالة القوى المنتجة والعلاقات الاقتصادية في بلد معين . لكنه لا يجب أن يقف البحث عن هذه النقطة : فعليه أن يوضح كيف يرتد الهيكل الجاف للاقتصاد لهماً حياً من الأشكال الاجتماعية والسياسية ، ثم - وهذا هو أكثر جوانب المهمة خطور وجاذبية - من الأفكار والمشاعر والمطامح والمثل العليا الإنسانية " . (بليخانوف، ١٩٨١، ص ٢١٨).

وقف بليخانوف موقفاً حازماً ضد التجريد الفلسفي بشتى أشكاله ، فهو إن كان قد عارض المثالية التاريخية نظراً لأفكارها المجردة ، فإنه هنا أيضاً يعارض التصورات المجردة حول المادية التاريخية . وذلك لأن محاولات تفسير الواقع التاريخي بالاستناد إلى عامل واحد إنما هي رؤية مجردة حتى وإن كانت مادية " وفيما عدا ذلك فإن نظرية العوامل المتعددة تنمو جنباً إلى جنب مع تقسيم العمل المتعاضد في العلوم الاجتماعية ، فالفروع المختلفة لهذه العلوم - الأخلاق ، والسياسة ، والقانون ، والاقتصاد السياسي وقس على ذلك - تدرس في آخر الأمر نفس الشيء الواحد ، نشاطات الإنسان الاجتماعي ، لكن كلاً منها يقوم بهذه الدراسة من وجهة نظره الخاصة " . (بليخانوف، ١٩٨٢، ص ٢٣١) . على الرغم من أن التمييز الأولي بين البنية الاقتصادية وقوى الإنتاج ، من المهم جداً أيضاً التمييز في مرحلة لاحقة من مراحل تطور المجتمع البنية الاجتماعية والبنية الاقتصادية ذاتها . فإذا ما كانت البنية الاقتصادية لا تتكون دفعة واحدة في علاقتها بالقوى المادية ، فإن البنية الاجتماعية هي الأخرى لا تتكون بطريقة بسيطة في علاقتها بالبنية الاقتصادية ، إنها سيورة معقدة وتفاعلية ، لا يصح معها القول بأحادية التأثير . إننا نعرف أن العلاقات الاقتصادية في مجتمع معين لا تتقرر وفقاً لعقيدة الماديين التقليديين ، أي إنها لا تتشكل وفقاً لخصائص الطبيعية الإنسانية ، بل بحالة القوى الإنتاجية الاجتماعية ، كما أن العلاقات الاجتماعية الاقتصادية تتغير مع نمو هذه القوى ، وأي تغير في تلك العلاقات يؤثر أيضاً في طبيعة الإنسان الاجتماعي ، وأن تغيراً في العلاقة المتبادلة لمختلف عوامل الحياة الاجتماعية يحدث جنباً إلى جنب مع أي تبديل في تلك الطبيعة. (ينظر، المصدر نفسه، ص ٢٦٧) .

يبدو لنا بشكل واضح مدى الفارق بين الفهم الشائع والفهم الدقيق للمادية التاريخية ، والحقيقة أن المادية التاريخية تنظر إلى حركة الواقع الاجتماعي من حيث هي حركة معقدة ، وإذا ما كان



بالإمكان تحديد العوامل الحاسمة في حركة التاريخ فإن قضية التفاعل بين مجمل العوامل هي قضية تتطلب فهماً دقيقاً ورؤية شمولية " تلك نتيجة هامة ، إن اثر العامل الاقتصادي يتقرر بالبنية الاجتماعية الاقتصادية، فيكون معنى ذلك أن البنية الاقتصادية والعامل الاقتصادي ليسا نفس الشيء الواحد ... ويدرك القارئ منذ الآن ما الذي يقرر بنية المجتمع الاقتصادية ، ليست هذه البنية سبباً بحد ذاتها ، بل هي تقرر ، بقدر وجودها ، كل البنية الفوقية التي تنهض عليها ، ومهما يكن من أمر ، فلا يجوز للمرء أن يستخدم عبارة الاقتصاد في غير موضعها وبدون مناسبة . (المصدر نفسه، ص ٢٧٨) .

لكل ما تقدم ذهب بليخانوف إلى ضرورة تصحيح الفهم المخطئ عن معنى وماهية المادية التاريخية ، فهي لا تعني التعويل على العامل الاقتصادي بصيغته المجردة ، وإنما تعني تحليل البنية الاقتصادية ، وكما هو معلوم فإن البنية الاقتصادية تتضمن عوامل متعددة ، وإن كان أبرزها العامل المتعلق بقوى الإنتاج المادي . فضلاً عن الدور الذي تلعبه علاقات الإنتاج في رسم معالم البنية الاقتصادية ذاتها ، ولاحقاً وبعد أن تتشكل بنية فوقية ملائمة للقاعدة المادية ، تأخذ اثرها في الانعكاس والتمثل اللذين لهما تأثيرهما الفاعل في الرؤية المادية التاريخية .

ثانياً : الحرية والضرورة

تعد العلاقة الشائكة بين الحرية والضرورة هي الأخرى من القضايا التي تم تأويلها باتجاهات شتى ، حيث ذهب الكثير من نقاد المادية التاريخية للقول أن الفلسفة الماركسية حين تؤكد على حتمية الشروط المادية فإنها تخلق عالماً من الضرورة يستحيل مع التغيير ، في حين أنها من جانب آخر تدعي إمكانية الانتقال نحو الاشتراكية ، وفي هذا تناقض واضح بين مسلماتها والممارسة العملية التي تدعو إليها .

من جانبه أكد بليخانوف قصور هذا النقد وفشله في فهم الرؤية المادية التاريخية بشكلها الصحيح، فالفلسفة الماركسية حين تؤكد حتمية الشروط الطبيعية التاريخية فإنها لا تنفي مطلقاً إمكانية تحسين الواقع الإنساني وتحريره من العبودية " كما قدمت الطبيعة التي تحيط بالإنسان ذاتها أول فرصة لتطوير قواه المنتجة ، وبالتالي أو فرصة لكي يتحرر بالتدرج من سلطة الطبيعة - فكذاك تصل علاقات الإنتاج ، العلاقات الاجتماعية ، بحكم منطق تطورها ذاته ، تصل بالإنسان إلى إدراك أسباب عبوديته للضرورة الاقتصادية . ويزوده هذا بفرصة انتصار جديد ونهائي للوعي على الضرورة ، للعقل على القانون الأعمى " . (بليخانوف، ١٩٨١، ص ٢٣٢) .



كان ماركس وأنجلز قد أفصحا عن حقيقة مهمة تتعلق بقضية الوعي بالضرورة التاريخية، فالوعي بالضرورة لا يعني الاستسلام لها بأي شكل من الأشكال ، بل إن الوعي بالضرورة يعني امتلاك القدرة على تغييرها صوب خدمة غايات الإنسان النبيلة . وفيما يخص الضرورة الطبيعية فإنها لا تشكل دافعاً لليأس على الإطلاق ، ذلك أن مشكلة الإنسان لا تتعلق - خصوصاً بعد تطور قواه المادية - بجبروت الطبيعة أو حتميتها ، وإنما هي تتعلق بالإنسان ذاته الذي يقف أمام طريقه نحو الحرية ، أو بعبارة أكثر دقة إنها تتعلق بفوضى الإنتاج والاستغلال اللامتناهي . وبعد أن يدرك الإنسان الاجتماعي أن سبب عبوديته لما ينتجه هو فوضى الإنتاج ، فإنه يصبو لإخضاع هذا الإنتاج لإرادته ، عندئذ تنتهي سيادة الضرورة وتبدأ سيادة الحرية التي تثبت هي نفسها على أنها ضرورة . (ينظر، المصدر نفسه، ٢٣٢-٢٣٣) .

إن الوعي بالضرورة يعني الوعي بضرورة الحرية ، فإذا ما تمكن الإنسان من إدراك حقيقة الواقع الاجتماعي ، فإنه بمستطاعه توجيه الضرورة بما يخدم حريته الحقيقية " وهكذا ، فالمادية الجدلية لا تسعى ، كما يحاول خصومها أن ينسبوا ذلك إليها ، إلى إقناع الإنسان بأن من العبث أن يثور ضد الضرورة الاقتصادية ، إلا أنها تشير لأول مرة إلى كيفية التغلب على هذه الضرورة . وبهذه الطريقة يزال الطابع الجبري الحتمي الملازم للمادية الميتافيزيقية . وبنفس الطريقة يزال كل أساس لتلك النظرة التشاؤمية التي يؤدي إليها حتماً " . (المصدر نفسه، ص ٢٣٣-٢٣٤) .

نعم إن العقل البشري هو نتيجة تاريخية لشروط الواقع المادية بكل الأحوال ، تلك الشروط التي تحدد الأفق العام لرؤيته وسلوكه ، ولكن الفلسفة الماركسية لم تقل أن هذا العقل محكوم عليه بالعبودية إلى نهاية التاريخ . والحقيقة أن الماركسية ذاتها هي بمثابة ثورة للعقل البشري ضد تلك الشرط الحتمية، ولولا إيمانها العميق بهذه القدرة لما حلت وكتبت ونظرت لإمكانات الانتقال التاريخي " فالمادية الجدلية، على عكس الذاتية ، لا تضيق حقوق العقل الإنساني . فهي تعرف أن حقوق العقل لانهائية وغير محدودة كقدراته ، وهي تقول أن كل ما هو معقول في الذهن الإنساني ، أي كل ما لا يمثل وهماً بل معرفة حقة بالواقع ، سيتحول دونما شك إلى هذا الواقع ، وسيضفي عليه دونما شك نصيبه من المعقولية " . (المصدر نفسه ، ص ٢٣٥) .

لا يمكن بأي حال من الأحوال غض النظر عن الضرورة التي يسير وفقها العالمان الطبيعي والاجتماعي ، وبالفعل فإنهما يخضعان لشروط وقوانين ضرورية ، بل إن الاكتشاف الماركسي الأبرز كان في صدد هذا الاكتشاف نفسه، ذلك أنه وفر الأرضية الملائمة لدراسة المجتمع والتاريخ دراسة



موضوعية على غرار أي علم من العلوم الطبيعية . وهذا يعني أنه أتاح فهم حركة التاريخ بشكل دقيق وواقعي ، وهو ما يعرف بوعي الضرورة التاريخية .

إن وعي الضرورة التاريخية مثل للإنسان فرصة سانحة للعمل على التغيير والقدرة على التنبؤ، فلولا الضرورة إذن لما أمكن قيام فلسفة التاريخ وعلم موضوعي للمجتمع " ومادامت هذه الضرورة مسلماً بها ، فإن من المسلم به أيضاً ، كأثر من أثارها ، تلك المطامح البشرية التي هي عامل حتمي في التطور الاجتماعي . إن المطامح البشرية لا تنفي الضرورة ، بل إنها نفسها تتحدد بهذه الضرورة . ولذلك من الخطأ المنطقي الخطير أن نعارض هذه المطامح بالضرورة " . (بليخانوف، د.ت، ص ١٠٥) .

إن العلاقة بين الحرية والضرورة في الفهم المادي التاريخي هي علاقة ضرورية ، فلا حرية ممكنة من دون ضرورة واقعية . لا بل أن الحرية ذاتها تغدو مفهومة في سياق الضرورة التاريخية ، إلى الدرجة التي يمكن فيها ملاحظة أن الحرية هي نفسها تصبح ضرورية. وعلى سبيل المثال عندما تعلن طبقة من الطبقات الثورة الاجتماعية وتكافح من أجل حريتها ، فإنها تفعل ذلك بطريقة نفعية ، لتحقيق هدفها المنشود ، وفي كل الأحوال فإن نشاطاتها هي سبب تلك الثورة ، وعلى أي حال فإننا نجد مع كل هذه المطامح التي أبرزتها هذه النشاطات ، أن هذه النشاطات نفسها عبارة عن نتيجة لمجرى محدد للتطور الاقتصادي ، ولذلك فإنها نفسها تتحدد بالضرورة . (ينظر، المصدر نفسه، ص ١٠٥) .

كما أكد بليخانوف أن القصور في فهم هذه العلاقة الأزلية بين الضرورة والحرية إنما هو نتيجة من نتائج الرؤية الفلسفية الكلاسيكية في المعرفة والوجود ، تلك الرؤية القائمة على أساس الفصل التام بين الذات والموضوع . إنها عاجزة عن ملاحظة مدى التلازم الضروري بين فكر الكائن والوجود بوصفه موضوعاً ، على هذا الأساس فإنها تعمل على تقديم صورة غير حقيقية ولا تمت بصلة للواقع كما هو في ذاته .

إن وحدة الفكر والوجود هو منطلق أساسي من منطلقات الفلسفة الماركسية ، وفي ضوء هذا المنطلق تم تنفيذ كافة النزعات المثالية لا بل حتى المادية القديمة . وعند تطبيق مبدأ الوحدة بين الفكر والوجود على الواقع التاريخي سرعان ما تتحل إشكالية الضرورة والحرية بطريقة عملية " إذا أنا سعيت للاشتراك في حركة اعتبر انتصارها ضرورة تاريخية ، فإن هذا يعني أنني أنظر إلى نشاطي الخاص باعتباره ارتباطاً لا ينفصل عن سلسلة الظروف التي سوف يؤكد مجموعها انتصار الحركة التي أذاع



عنها ، وهي لا تعني شيئاً أكثر من ذلك . إن الثنائية سوف تفشل في هذا الفهم ، ولكن كل ذلك سيكون واضحاً تماماً لأي إنسان استوعب نظرية وحدة الذات والموضوع ، وفهم كيف تفصح تلك الوحدة عن نفسها في الظواهر الاجتماعية " . (المصدر نفسه، ص ١٠٦) .

إذن يبدو أن النقد الذي تم توجيهه للمادية التاريخية هو نقد في غير محله ولا يمس حقيقة الرؤية الماركسية للعلاقة بين الضرورة والحرية . وكما لاحظنا فإن الماركسية بوصفها فلسفة اجتماعية وتاريخية لم تدعي بأي شكل من الأشكال أن الانتقال الثوري هو عمل مستحيل لا يمكن تحقيقه ، بل إن كل ما في الأمر هو دعوتها لفهم الضرورة التي تصنع الواقع ، وهي مجموعة الشروط التاريخية الناظمة لبناء المجتمع ، مما يسهل الثورة ويقلل الخسائر البشرية ويمنع التكرار المتواصل غير المجدي، ذلك التكرار النابع من حقيقة الجهل المنقح بالضرورة التي تحكم قوانين العالم .

هذه الحقيقة هي ما فهمته جيداً الاشتراكية الديمقراطية التي يعلن بليخانوف انتماءه إليها بكل صراحة " ليس الهدف النهائي للاشتراكية - الديمقراطية الثورية سوى التعبير الواعي عن ميل لاواع مميز لتطور المجتمع الراهن . وإذا كان يحق للاشتراكية المعاصرة ، التي تحت رايتها تتقدم الاشتراكية - الديمقراطية ، أن تسمى نفسها عملية ... كون نشاط البشر الواعي " الحر " في التاريخ لا يستبعد ما يسمى بالضرورة التاريخية ، بل على العكس يفترضها بوصفها شرطه اللازم " . (بليخانوف، ١٩٧٩، ص ١٩١-١٩٢) .

وكيف يمكن التأثير في التاريخ من دون معرفة قوانينه؟ وكيف يمكن معرفة القوانين إن لم تكن الضرورة عاملة في شتى مفاصل التاريخ؟ إن هذا تلازم أبدي بين الضرورة والحرية يهياً للفعل البشري الواعي إمكانية التأثير في حركة التاريخ " للتأثير في حركة التاريخ ، لابد من فهم النظام الاقتصادي القائم . والحال أن فهم النظام الاقتصادي القائم يعني تفهم تطوره حتى مآله الأخير " . (المصدر نفسه، ص ١٩٢) .

المبحث الثالث : الفرد والتاريخ

بداية أكد بليخانوف رفضه القاطع لكافة الانتقادات الموجهة صوب الماركسية فيما يتعلق بتلاشي فاعلية الفرد في رؤيتها المادية التاريخية ، وهو يجعل من مهمة تطور الوعي الفردي قضية حاسمة من أجل تحقيق أي ثورة إنسانية . إن الفلاسفة الماركسيين أبعد ما يكونون عن الهبوط بهذا الأثر إلى الصفر ، بل إنهم يضعون أمام الفرد مهمة لا بد من القول أنها مهمة عظيمة ، فإذا ما كان العقل الإنساني غير قادر على الانتصار على الضرورة التاريخية إلا من خلال وعيه بقوانينها الداخلية



الاحتمية ، فإن تطور المعرفة أو تطور الوعي الإنساني هو أعظم وأنبى مهمة للفرد. (ينظر، بليخانوف، ١٩٨١، ص ٢٣٥-٢٣٦) .

يعيش الأفراد في مجتمعات تاريخية ، وهم يخضعون بالضرورة للشروط الاجتماعية التي تحدد سلفاً مواقعهم ومهامهم ووعيهم التاريخي بشكل عام ، ولكن هذا لا يعني بالتأكيد أنهم عاجزون عن الفعل أو التأثير في شروط وجودهم ، كما أنه لا يعني أيضاً أنهم أحرار حرية مطلقة في اختياراتهم ، بل إن فاعليتهم ذاتها تستمد من حتمية وجودهم الاجتماعي والتاريخي " نحن نعلم الآن أن الأفراد يتركون غالباً أبلغ الأثر في مصير المجتمع ، غير أن هذا الأثر إنما تحدده البنية الداخلية لهذا المجتمع وموقع هذا المجتمع من المجتمعات الأخرى " . (بليخانوف، ١٩٧٤، ص ٩٨) .

لقد تعامل بليخانوف مع إشكالية فاعلية الفرد في التاريخ عبر رؤية واقعية تستند إلى استقراء عام لعدد من المنعطفات التاريخية التي مرت بها الحضارة البشرية . فهو على سبيل المثال كان قد سلط الضوء على اثر الأفراد في الثورة الفرنسية ، ولاحظ أنه على الرغم من أن الثورة الفرنسية ما هي إلا نتيجة لإخفاق علاقات الإنتاج التقليدية عن مواكبة متطلبات المجتمع الناشئ ، إلا أنها في الوقت نفسه ولكي تؤدي ثمارها كان لابد من وجود أفراد فاعلين ، يستطيعون عبر سماتهم الشخصية المميزة قيادة الثورة وتوجيهها نحو هدفها المنشود لتحقيق الحرية والعدالة " إن خصائص الفرد الشخصية تجعل صاحبها أقدر على تحقيق الحاجات الاجتماعية الناشئة عن العلاقات الإقتصادية أو معارضتها . وهكذا كانت فرنسا ، من الوجهة الاجتماعية ، بحاجة قصوى ، في نهاية القرن الثامن عشر ، لأن تحل مكان المؤسسات السياسية البائدة مؤسسات أخرى أكثر إنطباقاً على نظامها الإقتصادي الجديد . إن أنجع رجال السياسة المرموقين ، في ذلك الحين ، هم الذين استطاعوا ، أكثر من سواهم ، الإسهام في تحقيق هذه الحاجة الملحة " . (المصدر نفسه، ص ٩٩) . إذن لم تكتمل الثورة الفرنسية فعلياً إلا بسبب وجود أفراد أو شخصيات فذة ، أي قادة وسياسيون بارعون استطاعوا التعبير عن واقعهم الإقتصادي والاجتماعي ، فهم وإن كانوا أبناء مجتمعتهم بحكم الضرورة ، إلا أنهم بما يمتلكون من خصائص شخصية مميزة تمكنوا من توجيه دفة الأمور بما يخدم النظام الإقتصادي الحديث .

لكن القضية ليست بهذه البساطة ، ذلك أن مجرد القول باثر فاعل للأفراد في تطور المجتمعات لا يوضح شيئاً عن أصالة الرؤية الماركسية في هذا الصدد ، وهو من جهة ثانية ربما يتيح امكانية تشويه المادية التاريخية القائلة بالاحتمية التاريخية وتعظيم اثر الفرد بشكل غير واقعي . إن اثر الفرد



في التاريخ وفقاً للماركسية يتجلى بطريقة دقيقة كأنها معادلة رياضية لا تقبل الخطأ، ولتوضيح هذه الإشكالية عن كذب افتراض بليخانوف مسارات مختلفة تتعلق بتبادل للمهام بين الأفراد أو غياب أحدهم، ومن ثم راح يدرس النتائج المتوقعة بطريقة علمية . على سبيل المثال اقترح بليخانوف مناقشة دور نابليون بونابورت (١٧٦٩-١٨٢١) في الثورة الفرنسية ، وقد لاحظ أن " قدرة نابليون الشخصية تبدو لنا مبالغاً فيها كثيراً لأننا ننسب إليه كل القوة الاجتماعية التي دفعت به إلى المكان الأول وأيدته بدعمها . ولئن تبدت لنا قدرته الشخصية خارقة ، فما ذلك إلا لأن القدرات الأخرى لم يقيض لها أن تخرج من عالم القوة إلى عالم الفعل . وعندما يطرح السؤال : ما الذي كان سيحدث لو لم يظهر نابليون؟ نتيه مخيلتنا في تأملاتها وتترأى لنا الحركة الاجتماعية التي ترتكز عليها قوته مستحيلة التحقق بدونه". (المصدر نفسه ، ص ١٠٤).

إن الحتمية التاريخية هي شرط لا مفر منه أمام التغيير الاجتماعي ، وهي تشير بشكل دقيق إلى العلاقة بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج في فترة زمنية معينة وفي مجتمع محدد . فعلى الرغم من أن البشر يصنعون التاريخ ، إلا أنهم لا يصنعونه كما يحلو لهم ، فما يمكن فعله عملياً يقتصر على المواقف التي لا يختارونها ، ذلك أن جميع البشر يولدون في مواقف تاريخية محددة ، وأنهم يواجهون حالات موروثية من الماضي أو خلفها أعضاء في مجتمعات أو مجموعات بشرية أخرى (See, Copleston, 1968, p. 267-268). هذه مسلمة ماركسية لا يمكن التغاضي عنها بأي شكل من الأشكال ، فلا يمكن للتحويل التاريخي ان يتحقق إن لم تتوافر شروطه الموضوعية العاملة في حركة الواقع المادي " كل شيء في النظرية الماركسية في التطور الاجتماعي يدور حول التناقض بين القوى الإنتاجية في المجتمع وبين علاقات الملكية فيه ". (بليخانوف، ١٩٧٩، ص ١٧). فأين هو دور الفرد إذن في خضم صلابة الواقع المادي وضرورته الاجتماعية؟ وهل يستطيع الفرد التأثير فعلاً في مجريات التاريخ؟

الحقيقة أن مناقشة هذه الإشكالية تسترعي منا النظر إلى الواقع بنظرة أكثر شمولاً من المعتاد ، يتوجب علينا بداية التمييز بين المسار العام والخاص في حركة التاريخ ، أي التمييز بين ما هو ضروري وحتمي وبين ما هو كيان مؤقت يمكن استبداله بآخر من جنسه . لقد رأى بليخانوف أن تحليل الواقع الاجتماعي تحليلاً علمياً يختلف جذرياً عن الرؤية المباشرة الساذجة ، والحقيقة أن الإنسان بطبعه لا يشد انتباهه إلا ما هو قريب وظاهر ، في حين تخفى عليه الأسباب العميقة لحركة التاريخ (See, Walicki, 1969, p.321-322). هناك أولاً المسار الأصلي لمجريات الأحداث



المادية (قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج) والذي هو ماض في طريقه الضروري بحكم قوانين الواقع الموضوعي ، وهو مسار حتمي يجد تعبيره الأمتثل في القوانين العامة للتطور التي أعلنت الماركسية عن اكتشافها، وهناك ثانياً دور الأفراد أو الشخصيات - وكذلك الأحداث أو الصدفة العابرة - الذي ربما يؤخر أو يقدم التحقق الواقعي للتاريخ ولكن من دون المساس بصميم ذلك المسار العام طال الزمان أم قصر . في ضوء ذلك طرح بليخانوف فرضية غياب فرد تاريخي مؤثر ، باحثاً في النتائج المترتبة على ذلك " عندما يطرح هذا السؤال : ما الذي يحدث لو أن (أ) قضى نحبه قبل أن ينجز المهمة (س) فقد يتخيل المرء ، لأول وهلة، أن سمط التطور الفكري قد انفرط عقده ، وننسى أن موت (أ) يجعل (ب) أو (ج) أو (د) يأخذ كل منهم على عاتقه إتمام هذه المهمة . وبذلك يستمر عقد التقدم بالرغم من موت (أ) السابق لأوانه " . (بليخانوف، ١٩٧٤، ص ١٠٥) .

يمكن القول أن اثر الفرد في التاريخ على الرغم من أهميته الواقعية ، فإنه لا يستطيع تخطي الحدود الحتمية للواقع التاريخي وفقاً لرؤية شاملة ، هذا فضلاً عن امكانية قيام أفراد آخرين بالمهمة التاريخية في حيال غياب الفرد الأول موضوع المناقشة . إن اثر الفرد في التاريخ في خاتمة المطاف يتحدد استناداً إلى طبيعة الواقع التاريخي بأي حال من الأحوال ، وهذا يعني أن فاعلية الفرد وأثره مشروطة بقوانين الواقع المادي والاجتماعي الذي يعيش فيه . ثمة شرطان لا بد من توافرها حتى يتمكن شخص موهوب من أن يحدث تأثيراً عميقاً في سياق الأحداث، ينبغي لهذا الشخص أولاً أن يستجيب بفضل مواهبه أكثر من سواه لحاجات الزمن الاجتماعية ، وينبغي ثانياً ألا يقف النظام الاجتماعي القائم عائناً أمام الفرد الحائز على الأهلية التي تستدعيها الفترة الزمنية المعينة ، فلو أن النظام الاقتصادي في فرنسا استمر خمساً وسبعين سنة أخرى لما زاد اعتبار نابليون بعد موته عن كونه مجرد لواء مغمور في الجيش الفرنسي. (المصدر نفسه ، ص ١٠٥) . فالفرد لكي يكون فاعلاً تاريخياً لا بد له من امتلاك سمة خاصة مميزة تتمثل في قدرته على استشعار الحاجات الحقيقية لواقعه التاريخي ، على أن لا يحول دون ذلك النظامين الاقتصادي والاجتماعي السائدين ، واللذان سيؤخران حتماً امكانيات التغيير أو ربما يقضيان بشكل مسبق على أي محاولة ثورية .

لا يعني هذا التحليل على الإطلاق التقليل من دور الفرد في التاريخ أو إعلان الاستسلام النهائي للإنسان الفرد أمام مبدأ الضرورة والحتمية التاريخية ، وإنما يعني ذلك بشكل دقيق محاولة تحليل فاعلية الفرد في التاريخ بصيغة واقعية وعلمية بعيداً عن الرؤى التقليدية القائلة بالإرادة المطلقة والحرية اللامحدودة على صعيد البطولات الخارقة أو العبقريات الفذة ، أي إنها صيغة تتلاءم مع



المبادئ العامة للفكر الماركسي والتي مررنا على ذكرها سابقاً ، وهي صيغة معبرة عن الواقع الحقيقي بشكل موضوعي . فعلى الرغم من أن فعل الصفات الشخصية للأفراد لا شك فيها ، فإنه لا شك أيضاً في أنها لا يمكن أن تؤثر إلا في الشروط الاجتماعية المعطاة ، ويترتب على ذلك أن الأفراد قادرون على التأثير في مصير المجتمع بفضل بعض السمات المحددة في طبيعتهم ، وأن تأثيرهم بالغ في بعض الأحيان ، لكن إمكانية ممارسته ومداه يتحددان بفضل التنظيم الاجتماعي وحالة القوى ، فليس خلق الفرد عاملاً في التطور الاجتماعي إلا حين تسمح به العلاقات الاجتماعية. (ينظر، بليخانوف، ١٩٨٢، المجلد الثاني، ص ٣٠٧-٣٠٨) . فلا يمكن للتحليل التاريخي حسبما رأى ذلك بليخانوف التعويل على اثر وفاعلية السمات الشخصية للأفراد الموهوبين إلا في إطار رؤية شاملة لشروط الواقع التاريخي ومجمل الظروف الاجتماعية المتصلة بتطور قوى الإنتاج والمادية وعلاقات الإنتاج .

إن تأثير الفرد في التاريخ هو تأثير مشروط بالقيود والمحددات الاجتماعية الصارمة ، فهو على الرغم من فاعليته الملموسة واقعياً وأثره الذي لا يمكننا الاستهانة به ، إلا أنه لا يستطيع خرق المسار العام للتاريخ أو تعديله إلا بقدر ما يسمح به التاريخ ذاته، أي بقدر ما يوفره الواقع الموضوعي المادي من مستجدات (See, Lossky, , 1986, p. 141-142). وبقدر ما تخلقه قوى الإنتاج المادية وعلاقات الإنتاج من ظروف مستحدثة تسمح بشكل أو بآخر بإمكانية التعديل . وليس في ذلك أي تسفيه من اثر الإنسان وإنما فقط تقديم صورة واقعية للطريقة التي تحدث عبرها التحولات والمنعطفات الثورية .

استنتاجات البحث

- تعد فلسفة بليخانوف محاولة رائدة في نقل الفكر الماركسي إلى داخل المجتمع الروسي المنعزل وقتئذٍ ، فهي من أولى المحاولات الجادة التي عملت على تحليل بنية المجتمع الروسي بطريقة مادية تاريخية صرفة .

- اصطدمت هذه المحاولة ببيئة فلسفية وفكرية متعددة المشارب والاهتمامات ، مما اضطر الفيلسوف لعمل استقراء نقدي شامل لكافة التوجهات ، كاشفاً في الوقت نفسه عن ثغراتها وتهافت رؤاها الاجتماعية والتاريخية ، ومنتقداً بشدة الأساس النظري للفكر الفلسفي والاجتماعي في روسيا ، فلقد وقف موقفاً مضاداً لكافة المذاهب المتطرفة الداعية للثورة من دون تحقيق شروطها .

- من جهة أولى وجد نفسه أمام واقع معقد على كافة الأصعدة : الاجتماعية والفكرية والسياسية... الخ ، ومن جهة ثانية كان تواقفاً إلى الثورة وتغيير الواقع في بلده من أجل تحقيق الحرية والعدالة لعامة



أبناء شعبه . ولكنه وعلى الرغم من هذا التوق الجارف فإنه لم يقبل المجازفة بدون دراسة تحليلية عميقة للظرف التاريخي ، لذلك نجد اتخذ موقفاً نقدياً صارماً إزاء النزعات : الفوضوية ، البلانكية ، وكافة التوجهات الإرهابية الداعية إلى ممارسة العنف الثوري بغية الخلاص المتسرع .

- وجد بليخانوف أن الخطوة بوصفها أول لتقدم المجتمع وتحقيق المستقبل الموعود هو تحرير العمل ، من هنا جاء تأسيسه لحركة تحرير العمل حركة تحررية ماركسية في روسيا ، فالتغيير الثوري يعني تغييراً شاملاً للأيدولوجيا المجتمعية ، أو بالأحرى تفكيك الأيدولوجيا من حيث هي الوسيلة الفكرية للسيطرة على الشعوب ، وهذا يشير إلى ضرورة نشر الثقافة العلمية الاشتراكية بين أوساط الطبقة العمالية ، لذلك رفض التوجه البلانكي من حيث هو محاولة لفصل بين النخبة المثقفة وعامة الشعب .

- يتضمن تحرير العمل تفكيكاً نقدياً للمبنى الأيدولوجي للسلطة ، أي ذلك الغطاء الفكري الوهمي القائم على أساس تغيب الصراع الطبقي الفاعل في البنية التحتية للمجتمع ، عبر اصطناع توازن مصالح مزيف، ومن ثم منع تحقق الانتقال الثوري ، بالنظر لعدم إدراك البروليتاريا لواقعها الاجتماعي وقدراتها الخلاقة .

- تتأسس فلسفة التاريخ عد بليخانوف على فكرة المتابعة الحثيثة لمجرى تطور الأشكال الاجتماعية ، يوازي ذلك تصحيحاً مستمراً لمسارها ، فلا يتعلق الأمر هنا بمحاولة دفع المجتمع العنيد في تشكيلات جاهزة بطريقة فورية ، بل إتاحة المجال أمام الطبقة العاملة لتحقيق ذاتها ، والسماح للظرف التاريخي ببلوغ مداه الأقصى .

- نظر بليخانوف إلى الواقع الاجتماعي نظرة تاريخية موضوعية ، وهو في هذه النظرة يتابع حرفياً المبادئ الأساسية للفكر الماركسي ، فلا يمكن التفكير في ثورة حقيقية دون دراسة معمقة لشروط المجتمع والواقع الإنساني ، ذلك أن للثورة شروطها الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية ، يوطرها بعد ذلك الوعي التاريخي بهذه الشروط . يتوجب بذل الجهد في نشر الوعي التاريخي بين صفوف الطبقة العاملة لأن القضية تخصهم هي قضيتهم المباشرة ، كما أن الثورة لا يمكن أن تتحقق من دون المساهمة الحقيقية لهم على صعيد الوعي والممارسة ، كذلك فإن محاولات استخدام العنف والارهاب ما هي إلا محاولات يائسة ، ذلك أن الثورة الحقيقية هي ثورة في وعي البروليتاريا لواقعهم وشروط وجودهم ، فهي تتطلب زمناً واقعياً هو بمثابة مراحل لنموها الطبيعي .



المصادر والمراجع

١. بليخانوف ، جورج : المؤلفات الفلسفية مصادر الاشتراكية العلمية ، ترجمة حنا عبود ، الطبعة الأولى ، المجلد الرابع ، دار دمشق ، دمشق ، ١٩٨٣ .
٢. بليخانوف ، جورج : المؤلفات الفلسفية مصادر الإشتراكية العلمية ، ترجمة فؤاد أيوب ، د.ط، المجلد الأول، دار دمشق ، دمشق ، ١٩٨٣ .
٣. بليخانوف ، جورج : المؤلفات الفلسفية مصادر الإشتراكية العلمية ، ترجمة فؤاد أيوب ، الطبعة الأولى ، المجلد الثاني ، دار دمشق ، دمشق ، ١٩٨٢ .
٤. بليخانوف ، جورج : المؤلفات الفلسفية مصادر الإشتراكية العلمية ، ترجمة هشام الدجاني ، الطبعة الأولى ، المجلد الثالث ، دار دمشق ، دمشق ، ١٩٨٣ .
٥. بليخانوف ، جورج : المؤلفات الفلسفية مصادر الإشتراكية العلمية، ترجمة زياد الملا ، الطبعة الأولى ، المجلد الخامس ، دار دمشق ، دمشق ، ١٩٨٢ .
٦. بليخانوف ، جورج : العامل الاقتصادي في التاريخ ، ترجمة جورج طرابيشي ، الطبعة الأولى ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٨ .
٧. بليخانوف ، جورج : القضايا الأساسية في الماركسية ، ترجمة حنا عبود ، د.ط ، دار دمشق ، دمشق ، د.ت .
٨. بليخانوف ، جورج : دور الفرد في التاريخ ، ترجمة إحسان سركييس ، د.ط ، دار دمشق ، ١٩٧٤ .
٩. بليخانوف ، جورج : فلسفة التاريخ المفهوم المادي للتاريخ ، ترجمة فؤاد أيوب ، الطبعة الأولى ، دار دمشق ، دمشق ، ١٩٨٢ .
١٠. بليخانوف ، جورج : في تطور النظرية الواحدية إلى التاريخ، ترجمة دار التقدم ، موسكو ، ١٩٨١ .
١١. بليخانوف ، جورج : نقد نقادنا ردود على منتقدي النظرية المادية التاريخية في تطور المجتمعات ، ترجمة جورج طرابيشي ، الطبعة الأولى ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٩ .
١٢. معجم الفلاسفة : طرابيشي ، جورج ، الطبعة الثالثة ، دار الطليعة ، بيروت ، ٢٠٠٦ .
13. Copleston, Frederick: Philosophy In Russia Search Press, England, 1986.
14. Lossky, N.O : History of Russian Philosophy, George Allen and Unwin LTD, London, 1986.
15. London, 1986.
16. -Nemeth, Thomas : Russian ethical humanism, in : A History of Russian Philosophy 1830-1930, Edited by G.M.Humburg, Cambridge University, Cambridge, 2010.
17. -Walicki, A, The Controversy over Capitalism, Clarendon, Oxford, 1969.

JOBS



مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science



Print -ISSN 2306-5249

Online-ISSN 2791-3279

العدد السابع عشر

٢٠٢٣م / ١٤٤٤هـ



مجلة العلوم الأساسية
للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية